

التقرير اليومي

2007/1/23

ترجمات من الصحف ومراكز الدراسات الأمريكية

هل يلعب المالكي لعبة ياسر عرفات؟

تعليق لروبرت تراسينسكي

2007/1/18

الخبر: بدأت الحكومة العراقية بإتخاذ إجراءات صارمة ضد ميليشيا جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر. إن أهمية هذا الأمر وتعلقه بزيادتنا العسكرية في بغداد لا يمكن التهكم حوله. لقد أدرك رئيس الوزراء المالكي أخيراً بأن أيامه أصبحت معدودة إذا ما بقي الصدر، ونحن نقرب من الدخول مرة أخرى الى مدينة الصدر، وإستئصال وتدمير العدو لإكمال ما بدأناه قبل سنتين. لكن الى أي درجة الحكومة ملتزمة بهذا؟ وما هي حوافرها لإتخاذ إجراءات صارمة؟ وما مدى ثبات هذا المجهود الجديد؟ كل هذه التساؤلات تنتظر ردوداً.

وهناك إستنتاج آخر يتصل بالفكرة التي تقول بأن الصدر يستخدم الحكومة العراقية لتطهير صفوف التابعين له من غير المخلصين. أمّا الأمر المسلي أكثر، فهو أن قادة جيش المهدي قد ملؤوا جيوبهم بالكثير من الأموال الإيرانية ولا يريدون القتال لخوفهم من فقدان مكانتهم الحديثة الواعدة.

كما سمعت عرضاً للوضع يقول بأن المالكي يستخدم لعبة ياسر عرفات القديمة في أواسط التسعينات: "القبض على الإرهابيين ثم إطلاقهم"، بحيث يتم إحتجازهم عندما يتزايد الضغط السياسي والديبلوماسي، ومن ثم إطلاقهم عندما تزول الضغوط.

أمّا أكثر التفسيرات إحتمالاً وأكثرها إقلاقاً- لأنها تشتمل على لعبة ذكية طويلة الأمد لجهة الإسلاميين المدعومين إيرانياً- هي تلك التي عرضها تقرير جديد للواشنطن بوست: بأنّ المالكي يريد المحافظة على الدعم الأميركي بحيث يكون علينا تسليح حكومته الشيعية، ومن ثم الإنسحاب وترك الشيعة يمارسوا خططهم ومكائدهم.

وأعلن مسؤولون عراقيون كبار بأنهم تحركوا ضد ميليشيا جيش المهدي وإعتقلوا العشرات من كبار الأعضاء في هذه الميليشيا خلال أسابيع. فهذه المجموعة عملت على تكثيف عمليات القتل في العاصمة ودقت إسفيناً في الجهود المبذولة لإبقاء البلاد موحدة. "أمّا السؤال المطروح، فهو مدى ثبات المالكي على هذه السياسة"، قال أحد الضباط العسكريين الأميركيين.

إنّ العراقيين الذين يعيشون في الجوار حيث جيش المهدي يُعتبر قوياً، يقولون بأنّ الحافز الأول لتجنبهم مواجهة كاملة مع الأميركيين هو المال. فأفراد الميليشيا غدوا أثرياء بقنوات المال السياسي الإيراني وأموال الوزارات الحكومية العراقية، ويقولون بأنّ رجال الميليشيا لا يريدون محاربة الأميركيين مباشرة بسبب خوفهم من فقدان مكانتهم الجديدة.

سبع تحديات تواجه العراق

AEI

بقلم دانييل بليكا

19 كانون الثاني 2007

إعترف الرئيس بوش بـ 10 كانون الثاني بالأخطاء الأميركية في العراق. بعض هذه الأخطاء غدى التمرد وبعضها أجم التوترات الطائفية. وفي حين يستعد عدد أكبر من الجنود للإنتشار في العراق، من الضروري أن يستدرك صناع السياسة الأميركيين الحسابات الخاطئة وتجنب الإعتدال على الأفكار المتدفقة والإنكباب على المشاكل المتدهورة، وهي:

(1) **التقسيم:** في الوقت الذي يحتدم فيه العنف الطائفي، قدم بعض أعضاء الكونغرس عرضاً حول تقسيم العراق إثنياً وطائفيًا. إنّ الفكرة بأنّ الإلتحاق الطائفي هي قوة موحدة وبأنّ على كل العراقيين الخضوع لعملية تشريح كهذه تتجاهل قرناً من التطور، كما تتجاهل القومية العراقية وكذلك إختلاف الأفكار وتنوعها داخل المجتمع العراقي. إنّ إعادة رسم الخرائط لن يحل المشكلة القديمة، بل سيخلق مشاكل جديدة في الواقع.

(2) **الفساد:** يتعامل السياسيون العراقيون مع وزاراتهم ليس بصفتها مسؤوليات تقع على عاتقهم وإنما بصفتها مكافآت لشبكات مناصريهم، وهذا يعني حشوداً من الموظفين الأشباح والعمال الغير كفؤين. إنّ معايير المحاسبة والأداء غير موجودة. وليس كافياً وجود هيئة تشرف على الوزارات، يجب أن يكون هناك إختبارات كفاءة جديدة وإشراف جديد لضمان حلول التكنوقراطيين مكان اللصوص.

(3) **النفط:** إنّ الفشل بإدراك أهمية الإنتاج النفطي، والحاجة الحيوية لتأمين الصادرات والإحجاف بتوزيع العائدات النفطية أدى الى إضعاف الأمن وإعادة الإعمار. وكان وزير النفط الأسبق قد قدر بأنّ 40 الى 50 بالمئة من العائدات النفطية تذهب الى التمرد أو الميليشيات. وهذا الأمر ليس صعب الحل، ويجب أن يتم فوراً.

(4) **السياسة الشخصية:** طالما كانت نقطة ضعف القادة الأميركيين الإنغلاق والإرتباط بالشخصيات البارزة في السياسة الخارجية. ففي حين قد تكون الفوائد القصيرة الأمد لتحالف ما مع قائد معين، كبيرة، فإنّ كلفة ذلك على المدى الطويل هي أكبر. فرؤساء الحكومة يأتون ويذهبون، أما ما يبقى فهو المؤسسات القوية. إنّ المؤسسات العراقية الأساسية لا تزال ضعيفة بشكل يثير الشفقة ونادراً ما تكون مدعومة ببرامج دعم تقنية جدية. ركزوا على المؤسسات.

(5) **الأفكار ضرورية:** منذ الإطاحة بصدام حسين، أصبح الإيمان غير المشكوك فيه أنّ التحالفات السياسية في الشرق الأوسط ستنشأ بعيداً عن القبلية، العرقية والطائفية، وبأنّ الأحزاب السياسية المبنية على أساس حق المرأة، الإشتراكية أو الليبرالية لا يمكن أن تنجح في "المجتمعات القبلية". ولم تقم الحكومة الأميركية مطلقاً بوضع مكافأة لتعزيز المجتمع المدني أو لنظام سياسي يمكنه رعاية أحزاب جديدة. وبدلاً من ذلك، إرتبطت الإدارة بالعمل مع دولة ديكتاتوريات مصغرة مثل حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة

الإسلامية في العراق، وهو ما أدى الى تفاقم المشكلة وبأن يصبح السياسيون معرضين للمحاسبة أمام القادة الشعبيين بدلاً من محاسبتهم أمام من إنتخبهم.

(6) **الحرب الأهلية:** لقد أصبح معروفاً بأن العراق في حرب أهلية. إنَّ الثقل الشعبي العراقي أقل تركيزاً على الطائفية وأكثر تركيزاً على الأمن. وعزفت الظروف السياسية على وتر العنف الطائفي كميرر لإخراج المشهد العراقي. ورغم ذلك، لن تنجح الإنعزالية في القرن 21. وإذا ما خرجت الولايات المتحدة بسرعة من العراق، فإنَّ الفراغ سيُملأ، والذين سيملؤونه هم من سيلحقون بالأميركيين الى شواطئنا بالتأكيد كما فعل بن لادن في 9/11.

(7) **اللابعثية:** كان حزب البعث مسؤولاً عن عمليات الترهيب الهائلة للمجتمع العراقي وعن جرائم قتل عشرات الآلاف (إن لم يكن مئات الآلاف) من المدنيين الأبرياء. إنَّ الإقتراحات التي تقول بوجوب إعادة دمج المسؤولين الكبار في الحكومة العراقية تنكّر على الشعب العراقي حقه بالحصول على العدالة التي يستحقها، وتغلق الباب أمام عملية السلام والتسوية المتاحة. إنَّ الفشل بفهم هذه الديناميكية أدت الى فقدان الشيعة إيمانهم بصدق وإخلاص واشنطن. ويقول عدد من المحللين بأنَّ المنادين بإزالة البعثية كانوا منقسمين وفاترين تجاه أي إحتمال بدعم سني للحكومة العراقية الجديدة.

أمّا الردود على هذا الفشل على الأرض، فكانت قيام الرئيس بوش بإستبدال قاداته الكبار في العراق. أمّا الآن، فقد حان الوقت لإعادة المسؤولية المدنية الى وضعها السابق بالنسبة للمشاكل الإقتصادية والسياسية التي تعيق الجهود الأميركية في العراق. وعلى العراقيين القيام بالجزء الخاص بهم: عراق جديد مبني على أسس صلبة وثابتة، والأمر نفسه ينطبق على السياسة الخارجية الأميركية.

توبيخ إيراني للرئيس حول دوره بالقضية النووية

بقلم نازيلة فتحي وميخائيل سلايمان

نيويورك تايمز

19 كانون الثاني 2007

يبدو أنّ رئيس إيران الصريح يرزح تحت ضغوط أعلى المسؤولين الإيرانيين لوضع حد لإستحواذه على البرنامج النووي، وهي إشارة الى أنّ رأسماله السياسي ينحدر في الوقت الذي بدأت بلاده ترزح تحت الضغوط الدولية المتزايدة. فبعد شهر واحد من فرض مجلس الأمن الدولي العقوبات على إيران لكبح برنامجها النووي، دعت صحيفتان متشدتان، يملك إحداها القائد الأعلى آية الله الخامنئي، الرئيس لعدم التدخل بالمسائل النووية.

وأعتبر هذا التوبيخ العلني بمثابة إشارة على أنّ القائد الأعلى قد لا يدعم الرئيس بعد الآن بصفته يمثل وجه التحدي الشعبي للغرب. إنها الإشارة الأولى الى أنّ أحمددي نجاد يفتقد الى ثقة آية الله الخامنئي، وليس واضحاً إن كان ذلك ما هو إلاّ مجهود لتحسين صورة إيران العامة فحسب بواسطة التقليل من صورة أحمددي نجاد، أم أنّ ذلك كان إشارة الى تحوّل سياسي.

إنَّ الرئاسة موقع ضعيف نسبياً ولا تملك سلطة رسمية بما يتعلق بالسياسة الخارجية، التي هي ميدان القائد الأعلى. وقد عبر مجلس الأمن الدولي، في 23 كانون الأول، قرار فرض عقوبات يهدف الى وقف البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم. ويحظر القرار تجارة البضائع أو التكنولوجيا ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني.

أمّا الرئيس نجاد، فقد صرف النظر عن القرار بصفته "ورقة لا قيمة لها". إلاّ أنّ صحيفة جمهوري إسلامي، التي تعكس وجهات نظر آية الله الخامنئي، قالت "إنّ القرار هو بالتأكيد قرار

ضار بالبلاد"، وأضافت " أما القول بأنّ القرار لا قيمة له، فهذا كثير". وأضافت الصحيفة الى أنّ البرنامج النووي يتطلب ديبلوماسية خاصة به "قاسية أحياناً، ومرنة أحياناً أخرى".
"إنهم يريدون التقليل من نتائج العقوبات الى الحد الأدنى الآن بعد أن فُرضت، لكنهم لا يملكون إستراتيجية واضحة إنما يقومون بإتخاذ خطوة واحدة كل حين"، قال محمد أترانيفار، وهو سياسي إصلاحى.

وإستمر الضغط، ويبدو أنّ عملية النقد حصلت على مصداقية أكبر في مواجهة العقوبات والموقف الإقتصادي المضطرب لإيران. "لقد قلل القرار من مصداقية إيران السياسية في المجتمع الدولي، وهكذا لم يعد بإمكان البلدان الأخرى الدفاع عنها. كما أنّ القضية النووية عادت الطريق لأشكال أخرى من الضغوط على إيران"، قال أحمد شيرزاد، وهو سياسي إصلاحى ومشرّع سابق.

وبالرغم أنّ العقوبات الدولية تعتبر محدودة بالنسبة لبرنامج إيران النووي، فإنها بدأت تسبب فوضى إقتصادية. وقد وقع 50 من المشرعين على عريضة، هذا الأسبوع، تدعو الرئيس للمثول أمام البرلمان للرد على أسئلة تتعلق بالبرنامج النووي.

لم يرجع السيد الخامنئي الى كلام الرئيس نجاد مباشرة وقال فقط بأنّ إيران لن تتخلى عن حقها بمواصلة برنامجها النووي. أما السيد لاريجاني، فقال بأنّ إيران لن تنسحب من معاهدة الحد من الإنتشار النووي أو تحظر دخول المفتشين الدوليين، بالرغم من تهديداتها السابقة بذلك.

التحليل العسكري للوضع العراقي

بقلم مايكل غوردون

نيويورك تايمز

19 كانون الثاني 2007

يملك الجنرال دايفيد بتراس، كقائد أميركي جديد في العراق، توجيهات عسكرية جديدة لمكافحة التمرد وجعل أمن الناس هدفاً رئيسياً. إلا أنّ السؤال الملح الذي قد ينشأ عندما يتخذ مجلس الشيوخ قرار التعزيز في الأسبوع المقبل، هو ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة الجديدة حول العراق ستقترب من ضمان الأمن بقوات كافية.

فبالكاد ستضاعف الألوية القتالية الخمسة، التي سترسل الى بغداد في ظل إستراتيجية بوش، حجم القوة الأميركية المتورطة بالعملية الأمنية هناك لتصل الى 15,000 جندي. لكن ذلك لا يزال يمثل جزءاً ضئيلاً من العدد 120,000 - القوة التي قد تكون مطلوبة لتوفير الأمن للعاصمة بكاملها بحسب نسب القوة المحددة في الميدان الجديد للجيش لمكافحة التمرد، الذي ساعد الجنرال بتراس في وضع المسودة لها.

إنّ النقاش حول الإستراتيجية العراقية للإدارة تشتمل على ما هو أكثر بكثير من مستوى عدد الجنود. إلا أنّ البعض ممن ينتقد الخطة، كجوزيف هور، وهو جنرال متقاعد من المارينز، ورئيس سابق للقيادة المركزية، إحتج قائلاً بأنه من الغباء دراسة إرسال قوات إضافية قبل أن يتابع رئيس الوزراء المالكي برنامجه المتعلق بالتنسوية السياسية وكبح الميليشيات الشيعية.

إلا أنّ إدارة بوش إحتجت بأنه من غير الممكن بالنسبة للعراقيين القيام بخطوات سياسية ضرورية قبل تحسن الوضع الأمني. وبأي حال من الأحوال، من غير المحتمل أن يعيق الكونغرس عملية نشر القوات الإضافية. إذن، فإنّ السؤال الهام المطروح هو ما إذا كان سيكون هناك عدد كافٍ ومتوفر من الجنود لنجاح الإستراتيجية.

فمع عدد السكان المقدر بستة ملايين، فإنّ بغداد ستكون بحاجة الى قوة من 120,000 بحسب التوجيهات الإستراتيجية الجديدة.

إنّ إضافة الألوية الخمسة، والتي بالكاد يشتمل كل لواء منها على 3500 جندي، فإنّ ذلك سيجعل المساهمة الأميركية في بغداد تصل الى حوالي 33,000 جندي. إنّ توسيع الجيش العراقي في بغداد الى ثلاثة ألوية إضافية سيدفع بعدد الجنود العراقيين الى حوالي 15,000 جندي. ويقول مسؤولون أميركيون بأنّ هناك 3000 من قوات العمليات الخاصة من الأميركيين والعراقيين في منطقة بغداد، الذين سيشكلون جزءاً من المجهود الأمني. بالإضافة الى ذلك، هناك 13,000 ضابط شرطة من الشرطة الوطنية العراقية و22,000 من ضباط الشرطة العراقية المحلية، وهذا سيجعل العدد (من الجنود الأميركيين والعراقيين والشرطة) يصل الى حوالي 86,000 في العاصمة.

وبحسب الخطة العسكرية، فإنّ القوات ستكون مركزة أيضاً في قطاعات معينة من المدينة. ويدرس الأميركيون عدداً من الخطوات التي قد تساعد على تحسين الوضع الأمني، بما فيها الدخول المحدود لمناطق معينة مجاورة لبغداد وتأسيس "مناطق تمنع القيادة فيها"، ومناطق خالية من السلاح.

إنّ تطوير الأداء العراقي عنصر مهم أيضاً في الإستراتيجية الجديدة. وهناك قرار بنشر كتيبة أميركية أو أكثر مع وحدات من الجيش والشرطة العراقية في كل قطاع من قطاعات المدينة التسهلة التي سيتم تأسيسها في ظل الخطة المنوي القيام بها لترسيخ نوع الشراكة التي ستطور أداء هذه القوات.

وعبر كاليب سب، وهو ضابط سابق في قوات العمليات الخاصة، عن قلقه بأنّ هذا المجهود منقوص. "حتى بحسابات الفكرة القائلة بتركيز القوات في مناطق مجاورة معينة، فإنه لا يزال عليك إحتساب إمكانية تحوّل العنف الى مناطق مجاورة أخرى. وبذلك فإنه، وبعملية حسابية بسيطة، فإن المطلوب هو 120,000 من العاملين بالأمن. أما بما يتخطى هذا الموضوع، فهناك قضايا النوع والثقة السياسية، تحديداً مع الشرطة، في عملية القيام بالإنجاز الأمني في العاصمة".